النصف و العازمي قدما استجواباً إلى العبيدي بصفته ويتكون من خمسة محاور .. ورئيس المجلس أعلن عن إدراجة على جدول الجلسة بعد المقبلة

وزير الصحة عامل رئيسي في تشويه سمعة «الجسم الطبي»

■ هل يعقل أن دولة مثل الكويت تتمتع بوفرة مالية وخصصت لها ميزانية ضخمة للقطاع الصحي يكون كل أولويات مواطنيها السفر للخارج للعلاج

الغانم متحدثا

النصف والعازمي في طريقهما لتقديم الاستجواب

■ الفترة التي قضاها وزيرالصحة كافية لتعطينا الإشارات المطلوبة لجدوى استمرار مثل هذا النهج

■ إهدار المال العام لصالح بعض الشركات الطبية وبعضها لها علاقة بشكل مباشر أو غير مباشر بالوزير

■ تعمد العبيدي تضليل السلطة التشريعية من خلال إجابات مغلوطة عن الأسئلة البرلمانية على بعض أوجه الفساد في وزارته

■ لو كنا نرى بصيص أمل يؤدي إلى نهج يسن أو إصلاح يبدو في الأفق لما أقدمنا على هذا الاستجواب

■ لا نحمل الوزير مسؤولية تراكمات طويلة لسنوات أطول ولكننا نحمله مسؤولية أعماله التي دفعت بتلك التراكمات لتصل الى السطح

■ مايحدث من تهاون واضح بأرواح المواطنين تنتهي دائماً بتصريحات إعلامية دون إجراء واضح

■ استهتار وتخبط العبيدي وفشله الإداري لم يتوقف عن الاستهانة بأرواح المواطنين والمقيمين بل تخطى إلى التنفيع واستغلال النفوذ

اعلن رئيس مجلس الامة مرزوق علي الغانم تسلمه امس صحيفة الاستجواب الموجه من النائبين راكان النصف وحمدان العازمي الى وزير الصحة الدكتور علي العبيدي بصفته ويتكون من خمسة محاور وفقا للمادة 100 من الدستور.

واوضح الرئيس الغانم في تصريح للصحافيين ان الاستجواب من المفترض ان يدرج على جدول اعمال جلستي مجلس الامة 29 و30 الجاري الا انه من المحتمل تقديم الجلستين الى تاريخ 22 و23 الجاري حيث "من المرجح ان يناقش الاستجواب خلال هاتين الجلستين".

واضاف انه "اذا طلب الوزير التأجيل فيجاب لطلبه كون الاستجواب لم يستوف المهلة التي حددتها اللائحة الداخلية للمجلس للوزير لطلب تأجيل نظر الاستجواب وهي 14 يوما".

وتضمن الاستجواب الموجه لوزير الصحة خمسة محاور تناولت "الاخطاء الطبية وعمليات شراء ادوية ومستلزمات طبية بأسعار مصطنعة والتلاعب في العقود وتضليل الجهات الرقابية وهدر المال العام والفساد الإداري والمالي واستغلال المنصب الوزاري ومشروع الربط الآلي بين وزارة الصحة والمكاتب الصحية الخارجية".

وبسؤاله حول قراره في شأن اعلان اسماء النواب المتغيبين عن حضور اجتماعات اللجان البرلمانية خلال بداية كل جلسة برلمانية قال الرئيس الغانم "ان في بداية كل جلسة سيتم نداء بالاسم ذكر اسماء كل من يتخلف «من الاعضاء» عن حضور اجتماعات اللجان البرلمانية سواء بعذر او من دون عذر".

وحول تعديلات القانون رقم 24 لسنة 2012 في شأن انشاء «الهيئة العامة لمكافحة الفساد» اوضح ان هناك اقتراح بقانون جاهز من قبل النواب كما ورده من سمو الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء عقب انتهاء جلسة مجلس الوزراء ان الحكومة ستتقدم بمشروع قانون الى المجلس في شأنه.

واكد الرئيس الغانم ان المجلس "إن لم يتسنى له مناقشة القانون اليوم فسنحاول غدا اقرار المشروع بمداولتيه الاولى والثانية حتى يغطي دستوريا من اي أمر محتمل".

وقد قدم النائبين راكان النصف وحمدان العازمي صحيفة الاستجواب الموجه من الى وزير الصحة الدكتور علي العبيدي الى رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم بصفته ويتكون من خمسة محاور وفقا للمادة 100 من الدستور.

وقالا في مقدمتها إن الفترة التي قضاها الأخ وزيرا للصحة حتى الآن كافية لتعطينا الاشارات المطلوبة لجدوى استمرار مثل هذا النهج داخل وزارة الصحة التي تعد من اخطر واهم الوزارات فهي المسؤولة عن صحة الانسان وسلامة حياته.

ولو كنا نرى بصيص أمل يؤدي الى نهج يسن او اصلاح يبدو في الأفق لما اقدمنا على هذا الاستجواب، ولكننا تأكدنا ان كلا من الإهمال والاستهانة بحياة المواطنين والمقيمين والفوضى والعبث الإداري والمالي قد بلغ أشده في وزارة لم يعد لها مسؤول يتحرك، او قيادي ينشط في سبيل وقف التردي المخيف في اوضاعنا الصحية.

إننا لا نحمل الوزير مسؤولية تراكمات طويلة لسنوات اطول ولكننا نحمله مسؤولية أعماله التي دفعت بتلك التراكمات لتصل الى السطح، بل زادتها بسلبيته الواضحة، فزادت الفوضى في جميع ملفات هذا القطاع الحيوي حتى بلغت أشدها ومداها.

إن هذا الاستجواب رسالة لكل ضمير حي لكي يتوقف عن المجاملة فما يحدث في وزارة الصحة في عهد الوزير من تعد صريح ومستمر على الأموال وتهاون واضح بأرواح المواطنين والمقيمين بسبب الأخطاء الطبية التي تنتهي دائما بتصريحات إعلامية عن إجراء تحقيق دون إجراء واضح، وغيرها من الممارسات المخالفة لنصوص الدستور والقانون وشبهات التنفيع واستغلال النفوذ لا يمكن السكوت عنها، خاصة وان وزير الصحة على رأس الهرم الوزاري أصبح عاملا رئيسيا بتشويه سمعة الجسم الطبي، وفقدان الثقة بمستوى الخدمات الطبية التي أصبحت موضوعا عاديا في عهد الوزير الحالي.

إن استهتار وتخبط الوزير وفشله الإداري لم يتوقف عن الاستهانة بأرواح المواطنين والمقيمين، بل تخطى الى التنفيع واستغلال النفوذ وإهدار المال العام لصالح بعض الشركات الطبية، وبعضها لها علاقة بشكل مباشر أو غير مباشر بالوزير، هذا فضلا عن تعمد الوزير العبيدي تضليل السلطة التشريعية من خلال إجابات مغلوطة عن الأسئلة البرلمانية على بعض أوجه الفساد في وزارته.

وبناء على ما تقدم، نتقدم باستجوابنا هذا لمساءلة الأخ وزير الصحة..

المحور الأول: الأخطاء الطبية

من المعلوم أن حدوث الأخطاء الطبية أمر وارد في المستشفيات والمراكز الصحية، وهذا الأمر لا يقتصر على دولة الكويت فقط، فجميع دول العالم تحدث بها مثل تلك الأخطاء،وإن كان معدل الأخطاء الطبية في الكويت في المنطقة الخضراء والنسب المقبولة عالميا، إلا أنه من غير المقبول الا تكون هناك إجراءات تجاه من يرتكب مثل تلك الأخطاء الطبية، وليس من المعقول أن يترك المتسبب بها يمارس مهنة الطب في المستشفيات الحكومية.

لقد تعددت حالات الأخطاء الطبية بشكل لافت في عهد الوزير ، وفي فترة زمنية قصيرة، ولم تتحرك الوزارة بشكل جدي لبحث جذور المشكلة، واكتفى الوزير بتصريحات غير مسؤولة، فعوضا أن يعلن عن اتخاذ اجراءات بايقاف المتسببين بالأخطاء الطبية لحين الانتهاء من التحقيقات والإجراءات القضائية، فها هو يخرج الى وسائل الإعلام بالقول أن الأخطاء الطبية ليست جديدة، وتحدث في جميع دول العالم ولكن أرقامها تتفاوت بين دولة وأخرى، ويدعو الى عدم إلقاء الاتهامات دون الرجوع الى المختصين والى انتظار نتائج التحقيق في أي أمر طبي لوضع الأمور في مسارها الصحيح!

وإذ نستعرض بعض حالات الأخطاء الطبية التي حدثت مؤخرا والوفيات التي نتجت عنها، فإننا هنا واحتراما لأحكام المحكمة الدستورية بشأن سرية معلومات المرضى، نورد الحالات من باب الإجراءات التي قامت بها الوزارة بعد تبين وجود الأخطاء الطبية، فلا توجد مسطرة واحدة في عقاب المتسببين في الأخطاء الطبية، بل هناك انتقائية في التعامل مع الأطباء.

توفي المواطنون سعود الجويعد العازمي، عبدالله العامر، عائشة العازمي، حامد الفجي، علي بوعباس، ابتسام بورسلي والمقيم منير البكري نتيجة أخطاء طبية، ونحن اذ نتقدم الى ذويهم بخالص التعازي لمصابهم الجلل، فإن المسؤولية السياسية في المقابل يتحملها الوزير، فدوره اتخاذ الإجراءات وفق مسطرة واحدة لمحاسبة المتسببين، إلا أن واقع الأحداث يؤكد أن الوزير والوزارة بأكملها لا تتحرك الا وفق ضغوط نيابية وشعبية.

وحتى تحركات الوزارة للأسف تأتي بصور مختلفة رغم أن الأخطاء أدت جميعها الى وفيات.

المحور الثاني: عمليات شراء أدوية ومستلزمات طبية بأسعار مصطنعة تمثل الأدوية والمستلزمات الطبية من الخطوط الأولى للرعاية الصحية في الكويت، ونظرا لأهمية قطاع الأدوية فإنه يحتل مكانة متقدمة في ميزانية وزارة الصحة لتوفير ما يحتاجه القطاع الصحي من مستلزمات وأجهزة وأدوية طبية توفر للمواطنين والمقيمين الرعاية الصحية المثالية.

إلا أن هذا القطاع المهم، تحول الى مركز للتجارة والربح غير المشروع على حساب احتياجات المرضى، وقناة استنزاف للمال العام تحت مسمى تقديم الرعاية الطبية، وفي الحقيقة فإن عمليات الشراء والتوريد أبعد ما تكون في مصلحة المرضى، بل هي تحقق مصالح كسب غير مشروع لشراء مستلزمات وأدوية بأسعار مصطنعة مما يشكل انتهاكا لحرمة الأموال العامة واستغلالا لاحتياجات القطاع الصحي.

ولا تتوقف التعديات على المال العام واستغلال حاجة المرضى عند هذا الحد، بل تتجاوزها الى ما هو أخطر من ذلك بتوريد معدات وأدوية من شركة سبق وأن أوقفت في عهد وزير الصحة الأسبق د. محمد الهيفي عن العمل في مناقصات وزارات الصحة بعد أن ثبت تزويرها لمستلزمات طبية، بل وأحيلت الى النيابة العامة.

1 – شراء الدعامات الذكية

قامت وزارة الصحة بشراء دعامات القلب الذكية والذاتية عن طريق الشراء المباشر 1723 دينار كويتي للقطعة، علما بأن سعر الدعامة الواحدة في منافسة الخليج هو ٧٣٠ دينار كويتي، وعوضا أن تقوم الوزارة بحماية المال العام بشراء نفس المنتج بسعر أقل، قامت بالترسية على السعر الأعلى والذي يمثل أكثر من ضعفي قيمة القطعة الواحدة.

2 – شراء جل للجروح

شراء "جل للجروح" نوع De-ma Flex Gel Adhesive بقيمة 300 دينار للعلبة الواحدة، وتم ترسية طلب الشراء بشكل مباشر على شركة موديلكس بقيمة ٤٥٠ الف دينار لعدد 1500 علبة، وهي قيمة ضاعفة عشرات المرات عن السعر الحقيقي.

وتمثل الحالات السابقة أمثلة لما يمكن أن يكون سرقة العصر في القطاع الصحي، لا سيما وأنه بات مؤكدا أن هناك تعمدا في غياب الرقابة على أسعار توريد الأدوية لأهداف التكسب والتربح غير المشروع، وهذا المحور تحديدا لا بد من متابعته جنائيا بعد المحاسبة السياسية الماثلة أمامكم، لتطال العقوبات كافة المسؤولين في وزارة الصحة عن هذا التلاعب والهدر بما فيها الشركات التي تواطأت في هذه العمليات.

المحور الثالث: التلاعب في العقود وتضليل الجهات الرقابية وهدر المال العام إنه من المخجل أن يمارس القياديون في وزارة الصحة عمليات تضليل في طلب الموافقات الرسمية لتوقيع عقود بالأمر المباشر مع عدة جهات، وبعد أن تحصل الوزارة على تلك الموافقات، فإنها تقوم بتغييرات جوهرية في العقود، مما يعتبر تجاوزا وتضليلا لجهات رقابية مثل إدارة الفتوى والتشريع ولجنة المناقصات المركزية وديوان المحاسبة.

إن إدخال تغييرات في القيم المالية وأعداد الحالات لعلاجها في الخارج، تمثل انتهاكا لمبادئ العدالة والمساواة المنصوص عليها في وثيقة الدستور، فلا يجوز دستوريا وقانونيا أن تبدي الوزارة رغبتها التوقيع على عقد وفق تكليفات وخدمات محددة، ومن بعد أخذ الموافقات يتم ادخال تغييرات جذرية دون الحصول مجددا على الموافقات اللازمة، أو إعادة طرح طلب الخدمات على العامة لضمان المنافسة والحصول على أفضل الأسعار وأجود الخدمات.

1 – عقد العلاج في جمهورية التشيك مع شركة السفير للسياحة والسفر

ونذكر في هذا الصدد توقيع وزارة الصحة عقدا مع شركة السفير للسياحة والسفر وذلك لابتعاث مرضى للعلاج في جمهورية التشيك والبوسنة وسلوفاكيا بتاريخ ٢٩ مارس 2015، إلا أن التتبع لتفاصيل هذا التعاقد ومخاطبات جهات إدارة الفتوى والتشريع ولجنة المناقصات المركزية، سيقف طويلا أمام التلاعب والتضليل الذي مارسه القياديون في وزارة الصحة، وفيما يلي تسلسل التعاقد المشبوه:

طلبت وزارة الصحة من إدارة الفتوى والتشريع مراجعة مشروع العقد مع شركة السفير للسياحة والسفر لإيفاد مرضى وزارة الصحة للعلاج في كل من جمهورية التشيك والبوسنة وسلوفاكيا بالكتاب رقم «ووص 1 / 232) بتاريخ 9 فبراير 2015

قامت إدارة الفتوى والتشريع بالرد على كتاب وزارة الصحة بتاريخ ١٧ فبراير 2015 مرجع 2015/291/4 بإبداء عدد 12 ملاحظة على مشروع العقد، وكانت الملاحظة رقم 11 تشترط "الحصول على موافقة لجنة المناقصات المركزية قبل توقيع العقد مع الطرف الثاني".

خاطبت وزارة الصحة لجنة المناقصات المركزية بكتابين رقم 314 و 369 في 2 فبراير – 4 مارس 2015 والمتضمن طلب التعاقد المباشر مع شركة السفير للسياحة والسفر لتوفير خدمة الإشراف على ارسال المرضى ومرافقيهم الذين تقرر وزارة الصحة علاجهم في جمهورية التشيك بمبلغ شهري يتراوح ما بين ٢٥ ألف دينار كويتي الى 85 ألف دينار لعدد يتراوح ما بين 10 الى 50 حاله.

ردت لجنة المناقصات المركزية على كتابي وزارة الصحة أعلاه بتاريخ 16 مارس 2015 مرجع 4469/28/18 بالآتي: "قررت الموافقة على التعاقد مع الشركة بحدود مبلغ 85 الف دينار لعدد ٥٠ حالة شهريا".

وقعت وزارة الصحة العقد مع شركة السفير للسياحة والسفر بتاريخ 29 مارس 2015، وقد أشار العقد صراحة في مادة التمهيد الى "موافقة الفتوى والتشريع بتاريخ 17 فبراير 2015 و موافقة لجنة المناقصات على التعاقد المباشر مع شركة السفير للسياحة والسفر بموجب كتاب رقم 4469/28/18 .. الخ".

إلا أنه وبعد تتبع تنفيذ العقد وفق موافقة لجنة المناقصات المركزية والتي اشترطت حدود مبلغ ٨٥ ألف دينار لعدد 50 حالة شهريا تبين التالي: تذاكر السفر مصا ر يف العلاج د.ك العدد بيان الفترة

44.951.000	268.876.000		
346.695.000	156	مايو	2015
185 111.856.000			
296.625.000	2015	يونيو	
2015 يوليو	152	540.732.000	
710.334.000	337.685.000		
المسطس 2015	205.970.000		
104 707.565.000	سبتمبر		
182.285.000	2015		
89 612.876.000	ا كتو بر		
4.366.450.000	852	2015	
2 . 7 2 8 . 3 1 4 . 0 0 0			
7.094.764.000 الاجمالي			

ويلاحظ من الجدول المشار اليه ، ان الوزارة لم تلتزم التقيد بموافقة لجنة المناقصات المركزية و المحدد الا يتجاوز التعاقد مع شركة السفير مبلغ ٨٥ ألف دينار ولعدد ٥٠ حالة شهريا، اي ان اجمالي المبلغ وفق موافقة "المناقصات المركزية" يجب ان الا يتجاوز وفق الأشهر المحددة في الجدول مبلغ 510 آلاف دينار لعدد 300 حالة.

إلا أن تلاعب الوزارة في التعاقد وشروطه أوصل قيمة المستحقات لشركة السفير الى ٧ ملايين دينار كويتي! بل وأن عدد الحالات التي ارسلتها وفق العقد ٨٥٢ حالة !! وهو ما يمثل مخالفة صريحة لموافقة "المناقصات المركزية" المنصوص عليها في العقد.

وليس الخلاف على عدد الحالات المبتعثة الى العلاج في الخارج – إن كانت مستحقة – ولكن الفساد هو تضليل الجهات الرقابية في الدولة، وتفويت الفرصة على الشركات المتخصصة الأخرى في تقديم عروض أسعار قد تكون أقل بما يحافظ على المال العام ومبادئ العدالة والمساواة بين الشركات، لا سيما وأن وزارة الصحة ألغت التعاقد مع شركة الخطوط الجوية الكويتية لارسال ومتابعة حالات العلاج في الخارج في التشيك وسلوفاكيا تحت ذريعة ارتفاع أسعار التذاكر!

2 – عقد مستشفى الرازي لجراحة العظام ومستشفى كليتكام وشتوجارت الألماني

وقع مستشفى الرازي لجراحة العظام ومستشفى كليتكام وشتوجارد – جامعة توبنجن الألمانية لتطوير وتحسين الخدمات الطبية في مستشفى الرازي لمدة ٣ سنوات بقيمة 46 مليون يورو وذلك بتاريخ 18 فبراير 2014، إلا أن وزارة الصحة ورغم الملاحظات والمخالفات التي أوردتها لجنة متابعة العقد على أداء الجانب الألماني لم تقم بتفعيل بنود الجزاءات الواردة في العقد نتيجة إخلال مستشفى كليتكام وشتوجارد في بنوده مما شكل هدرا للمال العام وعدم الاستفادة الحقيقية من الأهداف التي على ضوءها تم توقيع العقد.

وقد أوردت لجنة الإشراف والمتابعة على تنفيذ الاتفاقية الملاحظات التالية وفق التقارير التالية:

التقرير الاول من 2014/3/18 الى 2004/7/3

انه و الى الآن لم يتم الالتزام ببعض بنود العقد وفقا لشروط الاتفاقية المبرمة وفقا لما تم ذكره بالتقرير.

التقرير الثاني 2014/7/1 الى 2014/11/20

عدم التزام الجانب الألماني بعدد من بنود الاتفاقية ومنها:

عدم الالتزام بالجدول الزمني لزيارات الاستشاريين وتغييره بين فترة وأخرى عدم الالتزام بارسال عدد خمسة استشاريين لمدة تتراوح ما بين 6 أشهر الى سنة واحدة حيث تتراوح مدة بقاء الاستشاريين في مستشفى الرازي من يومان لغاية أربعة أسابيع عدم الالتزام بارسال استشاريين بالتخصصات المطلوبة حسب العقد

ارسال عدد من الاطباء لم يعلموا في مستشفى كليتكام شتوتجارد لمدة خمسة سنوات حسب العقد

عدم ارسال القائمة الخاصة بالمعدات والأدوات الطبية والجراحية اللازمة لاجراء العمليات الجراحية المعقدة والصعبة

يوصى باختيار استشاريين متميزين باجراء العمليات الجراحية المعقدة والصعبة.

التقرير الثالث 2014/11/24 الى 2015/3/19

عدم التزام الجانب الألماني بعدد من بنود الاتفاقية ومنها:

عدم الالتزام بالجدول الزمني لزيارات الاستشاريين وتكرار تغييره شهريا، مما يؤدي لصعوبة تنظيم العمل في الوحدات والعيادات والعمليات وكذلك في البرنامج التدريبي لأطباء البورد الكويتي.

ارسال عدد من السير الذاتية لأطباء كل شهر، مما يؤدي لضياع وقت اللجنة في دراسة السير الذاتية وهذا يدل على عدم وجود اتفاق مسبق من الجانب الألماني مع عدد من الاستشاريين للتواجد في الكويت خلال مدة الاتفاقية.

ارسال السير الذاتية لعدد من الاطباء لم يعملوا في مستشفى كليتكام شتوتجارد لمدة خمسة سنوات «مخالفة للاتفاقية».

عدم الالتزام بارسال عدد خمسة استشاريين بالتخصصات المطلوبة «حسب الاتفاقية» لمدة تتراوح بين ٦ أشهر الى سنة واحدة حيث تتراوح مدة بقاء الاستشاريين في مستشفى الرازي من يومان لغاية أربعة أسابيع، خصوصا المتميزين منهم حين تكون مدة تواجدهم لا تتجاوز الاسبوعين.

عدم ارسال جدول زمني للمحاضرات والتي تعتبر جزءا من برنامج التدريب.

لم يتم ارسال أطباء البورد الكويتي للتدريب في كليتكام شتوتجارد حتى تاريخ كتابة التقرير.

عدم البدء بتنظيم محاضرات ونقل علميات جراحية من غرف عمليات كليتكام شتوتجارد عن طريق البث التلفزيوني الطبي.

التقرير الخامس من 2015/6/19 الى 2015/10/10

عدم التزام والقصور بعدد من بنود الاتفاقية، منها:

ارسال جداول زمنية شهرية لزيارات الاستشاريين، مما يؤدي لصعوبة تنظيم العمل في الوحدات والعيادات والعمليات وكذلك في البرنامج التدريبي لأطباء البورد الكويتي.

ارسال عدد من السير الذاتية لأطباء كل شهر مما يؤدي الى زيادة الجهد واستهلاك وقت اللجنة ورؤساء وحدات الرازي في دراسة السير الذاتية وتقييم الأطباء الألمان، وهذا يدل على عدم وجود اتفاق مسبق من الجانب الألماني مع عدد من الاستشاريين للتواجد خلال مدة الاتفاقية.

عدم الالتزام بارسال عدد خمسة استشاريين بالتخصصات المطلوبة «حسب الاتفاقية» لمدة تتراوح بين ٦ أشهر الى سنة واحدة حيث تتراوح مدة بقاء الاستشاريين في مستشفى الرازي من يومان لغاية أربعة أسابيع، خصوصا المتميزين منهم حين تكون مدة تواجدهم لا تتجاوز الاسبوعين.

عدم ارسال جدول زمني للمحاضرات والتي تعتبر جزءا من برنامج التدريب.

لم يتم ارسال أطباء البورد الكويتي للتدريب في كليتكام شتوتجارد حتى تاريخ كتابة التقرير.

عدم البدء بتنظيم محاضرات ونقل علميات جراحية من غرف عمليات كليتكام شتوتجارد عن طريق البث التلفزيوني الطبي.

التقرير الخامس من 2015/6/19 الى 2015/10/10

عدم التزام والقصور بعدد من بنود الاتفاقية، منها:

ارسال جداول زمنية شهرية لزيارات الاستشاريين، مما يؤدي لصعوبة تنظيم العمل في الوحدات والعيادات والعمليات وكذلك في البرنامج التدريبي لأطباء البورد الكويتي.

ارسال عدد من السير الذاتية لأطباء كل شهر مما يؤدي الى زيادة الجهد واستهلاك وقت اللجنة ورؤساء وحدات الرازي في دراسة السير الذاتية وتقييم الأطباء الألمان، وهذا يدل على عدم وجود اتفاق مسبق من الجانب الألماني مع عدد من الاستشاريين للتواجد خلال مدة الاتفاقية.

عدم الالتزام بارسال عدد خمسة استشاريين بالتخصصات المطلوبة «حسب الاتفاقية» لمدة تتراوح بين ٦ أشهر الى سنة واحدة حيث تتراوح مدة بقاء الاستشاريين في مستشفى الرازي من يومان لغاية أربعة أسابيع، خصوصا المتميزين منهم حين تكون مدة تواجدهم لا تتجاوز الاسبوعين.

قيام الفريق الألماني بارسال السيرة الذاتية لعدد من الأطباء لا يعملون في مستشفى كليتكام شتوتجارد مع وجود تعاون بين المستشفى والطبيب، ولكن مع عدم ذكر نوعية التعاون مع مستشفى كليتكام شتوتجارد، مما يتطلب دراسة السيرة الذاتية من قبل رئيس قسم العظام ورؤساء وحدات مستشفى الرازي، وتمت مخاطبة الفريق الألماني بضرورة توضيح نوع التعاون بين كليتكام شتوتجارد والطبيب المرسل.

عدم ارسال جدول زمني للمحاضرات والتي تعتبر جزءا من برنامج التدريب.

لم يتم ارسال أطباء البورد الكويتي للتدريب في كليتكام شتوتجارد حتى تاريخ كتابة التقرير.

عدم البدء بتنظيم محاضرات ونقل علميات جراحية من غرف عمليات كليتكام شتوتجارد عن طريق البث التلفزيوني الطبي.

إن ذكر ملاحظات لجنة الاشراف والمتابعة بالتفصيل في صحيفة الاستجواب كان أمرا لا بد منه لبيان كم المخالفات ونوعها التي شابت تنفيذ العقد مع المستشفى الألماني، ورغم كل تلك المخالفات الصريحة إلا أن وزارة الصحة لم تفعل البنود الجزائية في العقد في الدفعات الخمس الأولى والتي بلغ اجمالها قرابة ١٩.٨ مليون يورو.

بل أن الوزارة تخاذلت في حفظ المال العام وخزينة الدولة من مزيد من الهدر المالي في تنفيذ عقد لم يتم الالتزام به، ولم يقدم الخدمات التي من شأنها تطوير الأطباء الكويتيين، وكان الأجدر بالوزارة إلغاء العقد بعد بيان جميع تلك المخالفات لبنود الاتفاقية. ولعله من الواجب الإشارة الى جهود اللجنة لمتابعة تنفيذ العقد برئاسة د. منى أحمد عبدالصمد وعضوية كلا من د. مبارك العجمي، د. حمد الهران، د. عبدالمحسن المجادي، مترون ياسين جاسم، د. محمد جلال ود. محمد حسين آغا.

■ الغانم: من المفترض ان يدرج الاستجواب على جدول اعمال جلستي 29 و30 ومن المحتمل تقديم الجلستين الى تاريخ 22 و23 الجاري

■ في بداية كل جلسة سيتم النداء بالاسم لذكر اسماء كل من يتخلف من الاعضاء عن حضور اجتماعات اللجان البرلمانية

■ هناك اقتراح بقانون جاهز من قبل النواب بشأن « مكافحة الفساد » والحكومة ستتقدم بمشروع للمجلس في شأنه